تحدث عن إنجازات الوزارة وعن البنك الدولي

وزير التجارة: الكويت ستنال درجات متقدمة في تحسين بيئة الأعمال

كتب محمد إبراهيم

في مأدبة عشاء على شرف الصحافيين اقامها وزير التجارة والصناعة انس الصالح أمس الأول بحضور عدد من الوكلاء المساعدين بالوزارة استعرض عرضا توضيحيا تضمن تقرير عن ممارسة انشطة الاعمال للعام 2013 اعده البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية.

وتحدث الصالح عن بعض انجازات الوزارة سواء التي تم انجازه منها او التي قيد الانجاز.

واكد ان تقرير البنك الدولي ورد فيه ان الكويت تراجعت عالميا وخليجيا من المرتبة 67 للعام 2011 الى المرتبة 82 للعام 2012 عالميا والمرتبة الـ6 خليجيا أي بمقدار 15 درجة بحسب مؤشر سهولة ممارسة الاعمال للعام 2011 – 2012.

واعرب الصالح عن امله ان تاخذ الكويت درجات متقدمة خلال العام 2014 بالنسبة لتحسن بيئة الاعمال من خلال بعض الاجراءات.

ونوه الصالح الى ان شعار الوزارة هو «تحسين بيئة الاعمال» مشيرا الى 4 محاور مهمة تركز عليها «التجارة» خلال المرحلة المقبلة تتمثل في البنية التحتية للوزارة وبيئة الاعمال الصناعية وبيئة الاعمال التجارية وحماية المستهلك.

ولفت الوزير الى انه قد تم استحداث قطاع الشؤون القانونية بالوزارة لتحسين الرأي القانوني خاصة مع التشريعات الجديدة وتعديل بعض التشريعات واهمية ابداء الراي القانوني في ظل وجود بعض الخلافات على سبيل المثال بين بعض الشركات ومساهميها والتحقق من صحة وسلامة التعاقدات والاتفاقيات التي يكون جهاز الوزارة طرفا فيها وتأمين مسؤولية الوزارة القانونية في مواجهة الغير والمحافظة على حقوقها لدى الغير وإعداد مشروعات القوانين واللوائح الخاصة بالوزارة وإبداء الرأي في المسائل القانونية التي ترد من مختلف الإدارات.

وتطرق الوزير الى موضوع تفعيل قطاع الدعم الفني والتخطيط مشيرا الى ان الهدف منه الاشراف على الأعمال التطويرية وإعداد نظام متكامل للمعلومات وضمان تنفيذها حسب اللوائح والنظم المعتمدة ويتضمن مركز المعلومات، إدارة التطوير الإداري والتدريب، إدارة التخطيط والبحوث، ومكتب متابعة إجراءات تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي.

وعن قانون الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذكر الصالح انه تم اقراره مشيرا الى ان الهدف منه لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمبادرين أصحاب الأفكار ودراسات الجدوى الناجحة، وخلق سوق عمل يساهم في استيعاب مخرجات التعليم ويشجع الشباب على الاتجاه للعمل بالقطاع الخاص لتفادي العجز في الميزانية العامة للدولة جراء سياسات التوظيف.

وزير التجارة متوسطاً وكلاء الوزارة

أنس الصالح متحدثاً

وزارة التجارة ترتكز على أربعة محاور خلال المرحلة المقبلة

الهدف من الصندوق الوطني دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وعن قانون الشركات التجارية افاد الصالح انه تم انجازه مشيرا الى انه قانون لتنظيم العمل التجاري، وجاء تجديدا وتعديلا على القانون السابق رقم 15 لسنة 1960 ليواكب تنظيم العمل التجاري في مجال الشركات التجارية.

واعرب الوزير عن سعادته بانجاز هذا القانون خاصة انه استلم المسودة الاولى من لائحته التنفيذيه من القطاع المعني به مشيرا الى انه في منتصف الاسبوع المقبل سوف ترسله الوزارة لبعض الجهات كجمعيات النفع العام وغرفة التجارة واتحاد الشركات الاستثمارية واتحاد المصارف وبعض الجهات الرقابية والجهات الاخرى وذلك لمراجعته وان الوزارة سوف تنظر بعين الاعتبار لملاحظات تلك الجهات على ان يتم ابداء راي هذه الجهات في 15 يونيو المقبل وستعكف الوزارة على مراجعة جميع الاراء والملاحظات للخروج بلائحة جيدة وان الوزارة سوف تنشر مسودة اللائحة الثلاثاء او الاربعاء المقبل في الموقع الإلكتروني للوزارة.

وعن مشروع التراخيص التجارية قال الصالح انه تم اقراره وانه استلم لائحته ايضا الخميس الماضي من القطاع المعني به في الوزارة وانه سوف يأخذ نفس خطوات قانون الشركات من ارساله لبعض الجهات لابداء الراي والنظر لكل الاراء وخلال 15 يوما تعكف الوزارة على مراجعه الاراء.

قانون الشركات التجارية جاء ليواكب تنظيم العمل التجاري

وعن قانون الإشراف على السلع قال الصالح تم اقراره من قبل مجلس الامة مشيرا الى انه مشروع تعديل المرسوم بالقانون رقم 10 /1979 في شأن الاشراف على الاتجار في السلع وتحديد أسعار بعضها ليصبح : «في شأن الاشراف على الاتجار في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها».

وعن قانون هيئة تشجيع الاستثمار قال الصالح يتناول هذا القانون أبرز الأساسيات والمتطلبات العالمية التي تساهم في ضبط الاطار القانوني للاستثمار المشجع بما يجعله أكثر جذبا وأمانا بالنسبة لكافة المستثمرين الكويتيين وغير الكويتيين وان الوزارة سوف ترسله لمجلس الامة قريبا لاقراره.

وعن مشروع ميكنة خدمات التراخيص التجارية واستحداث الشباك الواحد نوه الصالح الى انه يهدف لتسهيل وتبسيط إجراءات إصدار التراخيص التجارية وتحقيق السرعة في انجازها وتم تشكيل لجنة لتبسيط إجراءات التراخيص وفك التشابك بين الوزارة والجهات الأخرى برئاسة الوزارة وعضوية كلا من : بلدية الكويت، الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل مشير الى ان الوزارة تجري اختبار لهذا المشروع وان بعض الاختبارات التي اجريت تكللت بالنجاح حيث يتيح للوزارة اصدار التراخيص بشكل مؤقت «كامل الدسم» ويعمل به من تاريخ الحصول عليه وبشكل مباشر.

وعن ميكنة التمويل بقطاع الرقابة التجارية قال الصالح هناك مناقصة جاري اجرائها لميكنه هذا القطاع والهدف من الميكنه الاستغناء عن النظام الورقي بالكامل وسهولة الرقابة «تحديد وقت ومكان الاستلام لكل من المواد الغذائية والانشائية» ومتابعة المخزون الاستراتيجي والكشف عن البيانات الخاصة بالبطاقة التموينية عن طريق الأجهزة الذكية لتفادي المشكلات والشكاوى التي يتعرض لها المواطن بصرف المواد التموينية وتقليل التكلفة والاستغناء عن العمالة الزائدة في أفرع التموين وتوفير خدمة التوصيل لكبار السن والمعاقين والاستعداد للعمل في حالات الطوارىء والحروب وانقطاع التيار الكهربائي.

وعن قانون إنشاء الهيئة العامة الكويتية للمواصفات والمقاييس والجودة قال الوزير انه لدى اللجنة المالية.

وعن قانون لجنة حماية المستهلك ذكر ان الهدف منه زيادة الوعي الاستهلاكي وتنفيذ مشروع التوعية الشامل للمستهلك لتعريفه بحقوقه وواجباته وانه جاري توقيع الحملة الاعلامية لمشروع التوعية وقبل شهر رمضان المقبل سيتم عقد مؤتمر صحفي بهذا الشان وبشان تفعيل قنوات الاتصال مع المستهلك لسهولة تقديم الشكاوي

تفعيل خط الطوارئ «135» والانتهاء من تفعيل نظام الرقابة والتفتيش لصالح المستهلك من خلال الهواتف الذكية «آيفون، اندرويد» وجاري العمل على تحديد مواقع معينة في المجمعات التجارية.

ولفت الصالح الى إصدار قرارات وزارية لحماية المستهلك كقرار وزاري رقم 2012/555 في شأن تنظيم حق المستهلك في استبدال أو رد السلع أو البضائع والقرار الوزاري رقم 2012/558 في شأن انتاج وعرض وبيع وتداول مشروبات الطاقة والقرار الوزاري رقم 2012/66 في شأن تنظيم استدعاء السلع والبضائع والمنتجات ولتطوير أداء حماية المستهلك افاد الوزير بان هناك تنسيق مع معهد الأبحاث العلمية لإعداد الدورات التدريبية لتطوير أداء المفتشين.

وعن تبسيط الإجراءات بالهيئة العامة للصناعة وتفعيل آلية وميكنة الشباك الواحد والربط مع الجهات الأخرى اشار الصالح الى قرر مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة في اجتماعه الاخير المنعقد في يناير 2013 وتشكيل فريق فني متخصص يضم كلا من :

وزارة التجارة والصناعة، وزارة الكهرباء والماء، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، الجمارك، الإطفاء، الهيئة العامة للبيئة، والبلدية برئاسة الهيئة العامة للصناعة

لانجاز الربط الآلي بينهم لانجاز المعاملات للمستثمر الصناعي.

ونوه الى توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الصناعة والهيئة العامة للبيئة لعدم تكرار الاجراءات عن طريق تفعيل الجانب الالي بين جميع الجهات وتفويض الهيئة العامة للصناعة لمتابعة متطلبات الهيئة العامة للبيئة وان تكون للهيئة العامة للبيئة الموافقة النهائية.

وعن استطلاح الاراضي والمدن الصناعية قال الصالح ان مشاريع «صبحان والشدادية والنعايم» بلغت اجمالي عدد القسائم فيها 3061 قسيمة.

وذكر انه تم توقيع مناقصة استصلاح اراضي بقطعة 11 وجار العمل على قطعة 4

مبينا ان مشروع صبحان قطعة 11 تبلغ مساحته 350 الف متر مربع وان الموقع عبارة عن مردم سابق للنفايات سيتم تاهيله وسيوفر المشروع عدد 172 قسيمة صناعية بمساحة 1000م2 وسيتم توطين صناعات متنوعه تطبيقا لسياسة تنويع الإنتاج وتم الترسيه على شركة مقاولات بقيمة 12 مليون دينار تقريبا ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في فبراير 2015 ومن المتوقع جاهزية الموقع لتخصيص القسائم بنهاية 2013.

وعن مشروع الشدادية قال الصالح : مساحات القسائم الصناعية التي سوف يوفرها المشروع بعد تنفيذه من المتوقع أن توفر المنطقة ما يقارب 1023 قسيمة صناعية تتراوح مساحاتها من 1000م2 إلى 10.000 م2، على النحو الآتي :

قسائم بمساحة 1000 م2 «458 قسيمة» وقسائم بمساحة 2000 م2 «256 قسيمة» وقسائم بمساحة 3000 م2 «87 قسيمة» وقسائم بمساحة 5000 م2 «219 قسيمة» وقسائم بمساحة 10000 م2 «3 قسيمة».

وتوقع الصالح توقيع عقد المشروع للتصميم والتنفيذ خلال مايو الجاري ووفي مارس 2014 يبدأ توزيع قسائم الشدادية للمستفيدين وان القيمة المتوقعة لانشاء المشروع تبلغ 85 مليون دينار.

وان الخطة العامة لتوفير القسائم الصناعية 172 قسيمة للعام 2013 لمنطقة صبحان قطعة 11 و1023 قسيمة لمنطقة الشدادية 2014 و1866 قسيمة لمنطقة النعايم 2015.

وفي مداخلة اسئلة جاوب عليها الصالح تطرق الى موضوع احالة من تجاوز 30 عاما للتقاعد قائلا : هذا القرار سيتم التصويت عليه بالشكل النهائي في مداولته الثانية والوزارة ملتزمة وهذا القرار لايشمل القياديين فقط ولدى الوزارة كشوف معدة بأسماء من اتم 30 عاما ويهدف هذا القرار الى اعطاء فرصة.

تأخر في تطبيق قانون الضريبة على العقار بسبب اعتماد جهات حكومية على عوائد مبيعات العقار

«الكويتية - الصينية»: الصين تتجه إلى فقاعة عقارية في ظل تباطؤ اقتصادي

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية ارتفعت أسعار العقار في الصين خلال شهر أبريل بما يقارب 5 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وهو أسرع معدل ارتفاع تسجله الصين في أسعار العقار خلال أكثر من سنتين.

وقد استمرت هذه الظاهرة لأكثر من ستة أشهر، مما أثار الشكوك حول عجز جهود الحكومة عن السيطرة على هذه الفقاعة السعرية. وبينما يرجع السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار إلى ارتفاع الطلب على المساكن بسبب ازدياد انتقال السكان إلى المدن، فهناك عوامل أخرى بعيدة عن الأساسيات الاقتصادية التي تساهم أيضاً في هذه الظاهرة.

فالصين تفتقر إلى الأصول البديلة التي يستطيع الصينيون استثمار فوائض مدخراتهم فيها، كما وأن البنوك لا تقدم إلا عوائد منخفضة جداً مقابل الودائع بسبب القيود الموضوعة على أسعار الفوائد.

ومن ناحية أخرى، فإن الصينيون يجدون صعوبة في الاستثمار في السندات الأجنبية والأسهم المحلية والأجنبية بسبب صرامة قوانين رأس المال، مما يجعل من العقار أحد الخيارات القليلة التي يستطيعون استثمار مدخراتهم بها دون فقدان القدرة الشرائية لأموالهم.

وتضخم أسعار العقار لا يعتبر ضاراً عادة إذا ما كان مدفوعاً بأسباب هيكلية كارتفاع الأجور أو انتقال السكان من الريف إلى المدن، لكن إذا ما كان السبب هو المضاربة بالأسعار، يبرز خطر حدوث حركات تصحيحية قوية.

وتحاول السلطات الصينية تجنب مثل هذا الإنهيار في أسعار العقار، حيث قد تفقد عندها الحكومة مصدرها الأساسي للدخل، كما ستتأثر مدخرات السكان سلباً، مما يشكل تراجعاً اقتصادياً.

وتابع التقرير وتحاول السلطات الصينية جاهدة، منذ عام 2010 أن تقدم قوانين من شأنها المحافظة على أسعار العقار من الارتفاع، ولكنها تستمر بالفشل، حيث كانت آخر القوانين التي أصدرتها في مارس الماضي يفرض ضريبة قدرها 20 في المئة على الأرباح الناتجة عن بيع العقار.

ولكن النتيجة كانت ارتفاع جديد في أسعار العقار بعد أن أسرع المستثمرون ممن يريدون تفادي تطبيق القانون الجديد إلى بيع عقاراتهم.

وأشار يتم حساب مؤشر أسعار العقار عن طريق حساب الأسعار في أفضل 70 مدينة متوسطة وكبيرة في الصين، ثم حساب المتوسط الوزني لهم. ويبين الرسم البياني أن التضخم بلغ أدنى مستوياته في مايو العام الماضي، وأخذ بالارتفاع منذ ذلك الحين بحسب مكتب الإحصاء الوطني الصيني.

وفي أبريل، ارتفعت أسعار العقار بمتوسط 4.9 في المئة على أساس سنوي، وبتأثر بهذا الارتفاع كلاً من العقارات السكنية الجديدة والتي سبق أن سكنت، والعقارات التجارية.

وينتشر هذا الارتفاع على مستوى الصين، حيث شهدت 68 من أصل 70 أكبر مدينة في الصين ارتفاعاً في أسعار عقاراتها حديثة البناء، سواء السكنية أو التجارية، في الشهر الماضي، وفي أبريل، ارتفعت أسعار العقارات التي سكنت من قبل في 64 من أصل 70. والعقارات التي سكنت من قبل هي الأكثر حساسية للمضاربة العقارية، مما يفسر كون أسعارها أول الأسعار التي تتغير صعوداً أو نزولاً في بداية كل دورة.

وتشهد جميع أنواع العقارات الصينية، في مختلف المناطق ارتفاعاً في أسعارها، وفي معدل متزايد، وخصوصاً في بكين التي بلغ فيها ارتفاع أسعار المنازل 10.3 في المئة على أساس سنوي في أبريل.

واوضح تواجه السلطات الصينية وضعاً معقداً الآن، حيث ترتفع أسعار عقاراتها، ويتراجع اقتصادها في الوقت ذاته. ولإصلاح هذا الوضع المتناقض، تسعى الحكومة الآن إلى الحد من عمليات التداول بالعقار، وتسهيل التدفق الائتماني في باقي نواحي الاقتصاد.

ولكن هذه المهمة ليست سهلة. فخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2013، بلغ نمو التدفق الائتماني 64.7 في المئة على أساس سنوي، لكن جزء كبير من هذا التدفق كان يصل إلى القطاع العقاري بالرغم من القيود.

ويعود فشل هذه القيود بشكل جزئي إلى الدور الذي تلعبه الجهات المحلية للمحافظات التي تتجاهل التعليمات بالسيطرة على الأسعار، لأنها تعتمد على عوائد مبيعات العقار، وهو ما يفسر تأخرها في تطبيق قانون الضريبة.

إلا أن بعض الجهات المحلية التي تعي تداعيات تجاهل هذه المشكلة قد بدأت باستعمال طرق أخرى لضمان استقرار أسعار العقار، حيث طلبت شانغهاي من البنوك أن توقف منح القروض للراغبين بشراء منزل ثالث، وبالإضافة لذلك، انضمت شانغهاي لبكين التي حدت من عدد المنازل التي يمكن أن يملكها شخص واحد إلى منزل واحد فقط. ويتضمن الحل الفعلي لمشكلة القطاع العقاري فك القيود عن النظام المالي، مما سيلغي الضغوط ويسهل من استقبال المدخرات الصينية في غير القطاع العقاري.

وتتضمن الإجراءات الأخرى التي يجب اتخاذها تاسيس نظام ضمان اجتماعي ودعم للعاطلين عن العمل، مما سيقلل من حاجة السكان إلى الادخار. وتأتي هذه الإجراءات على رأس أولويات القيادة الصينية الجديدة، ومن المتوقع تطبيقها خلال المدى المتوسط. فإصلاح وضع القطاع العقاري يعتبر من أهم العوامل التي تؤكد نجاح التنمية المستقبلية في الصين.

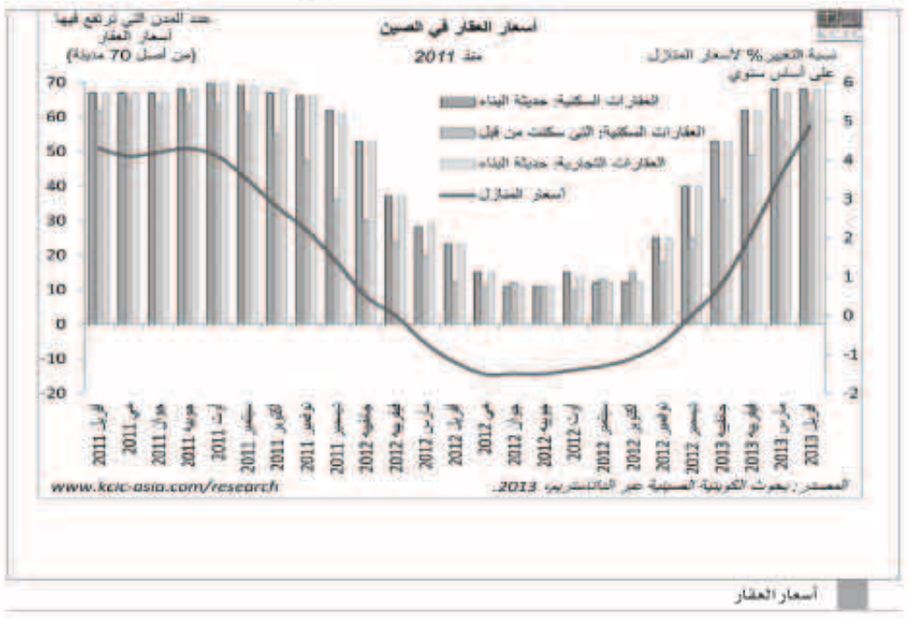

أسعار العقار

الصينيون يجدون صعوبة في الاستثمار في السندات الأجنبية بسبب القيود الموضوعة

قانون جديد في المدن الكبرى يحد من تملك الأفراد لأكثر من عقار واحد فقط

«الجزيرة» تتسلم طائرة «إيرباص» A320 نهاية الشهر

أعلنت أمس مجموعة طيران الجزيرة أنها ستتسلم طائرة إيرباص جديدة من طراز A320 في نهاية الشهر الجاري، وذلك مباشرة من مقر المصنع «إيرباص» الكائن في المدينة الفرنسية تولوز. وستقلع الطائرة الجديدة من فرنسا متوجهة إلى الكويت في الأول من يونيو، لتكون الطائرة الثالثة عشر التي تتسلمها المجموعة.

وكانت المجموعة قد تسلمت 12 طائرة جديدة من طراز A320 منذ عام 2005 وذلك ضمن طلبية وضعتها لدى «إيرباص» لشراء 15 طائرة. وستقوم المجموعة بتسلم الطائرتين المتبقيتين من الطلبية خلال الربع الأخير من العام الجاري وعام 2014 القادم.

يذكر أن جميع طائرات طيران الجزيرة من طراز «إيرباص» A320، وهو الطراز الأكثر مبيعاً في العالم، حيث يتم اليوم تشغيل أكثر من 5500 طائرة من هذا الطراز حول العالم، فيما تتجهز شركة «إيرباص» لتسليم أكثر من 3900 طائرة من الطراز ذاته خلال الأعوام القادمة. وتعد الطائرة من طراز A320 أكثر الطائرات ذات الممر الواحد كفاءة بيئياً، وتستخدم لخدمة معظم أنواع الرحلات من قصيرة المدى إلى الرحلات عبر القارات.

مجموعة طيران الجزيرة هي شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وتملك أسطولاً يضم 12 طائرة من طراز «إيرباص» A320 موزعة ما بين شركة «طيران الجزيرة» التي تشغل ست طائرات وشركة «سحاب لتأجير الطائرات» المملوكة بالكامل للمجموعة. ومن عملاء شركة «سحاب» كل من شركة «فيرجن أمريكا» والخطوط السريلانكية وطيران ناس وطيران الجزيرة.

طيران الجزيرة

«العربي الأردني» يتوقع أرباحاً بخانة العشرات في 2013

البحر الميت «الاردن» – «رويترز»: يتوقع البنك العربي أكبر بنوك الاردن أرباحا في خانة العشرات للعام الحالي بفضل خفض المخصصات والنمو المطرد لصافي دخل التشغيل.

وأشار نعمة صباغ المدير العام التنفيذي للبنك إلى أن صافي أرباح التشغيل ارتفع سبعة بالمئة في الربع الأول وقال «سيظهر التاثير الكلي لتحسن اداء البنك في عام 2013 في النصف الثاني «من العام»».

وشهد البنك الذي يبلغ حجم قوائمه المالية 45.6 مليار دولار في 30 دولة وخمس قارات تباطؤا في نمو الارباح في السنوات الاخيرة إثر تجنيب مخصصات لتغطية قروض متعثرة لشركات تترزح تحت وطأة التراجع الاقتصادي العالمي. وقال صباغ لرويترز أمس أن البنك جنب مخصصات تغطي بالكامل تعرضه لمجموعتي سعد والقصيبي السعوديتين المتقلتين بالدين. وكان البنك العربي ضمن العديد من البنوك الاقليمية والدولية المعرضة لديون المجموعتين.

وتابع على هامش مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا ان مخصصات عام 2013 ستقل كثيرا عن مبلغ 432 مليون دولار تم تخصيصه في العام الماضي و452 مليونا في العام السابق عليه.

وأضاف أن تأثير موجة الاضطرابات السياسية التي تجتاح المنطقة منذ عام 2011 سيستمر على انشطة البنك غير ان تنويع المحفظة يساهم في تقليص المخاطر. وقال صباغ «نتوقع ان تكون وتيرة النمو جيدة نسبيا رغم الظروف الاقتصادية والاضطراب في المنطقة.»